التصغير
وآثاره النحوية

د / جمال محمد أحمد عوض

مدرس اللغويات فى الكلية

بسم الله الرحمن الرحيم

المقدمة

الحمد لله الذي هدانا لهذا وما كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله ، والصلاة والسلام على أنبيائه ورسله الهادين بالكلمة الطيبة والقول الحسن إلى طريق الرشاد.

وبعد ...

فهذا بحث موضوعه " التصغير وآثاره النحوية " ، والذي دفعني لاختيار هذا الموضوع ما رصدته من خلال اطلاعي على أمهات الكتب النحوية من آثار عدة للتصغير في أبواب متعددة متعلقة بعلم النحو ، وما يحمله هذا من غرابة وتعجب إذ يتردد في الأذهان سؤال حائر هو : كيف يكون للتصغير – وهو جزء مهم من أجزاء علم الصرف – هذا الدور المحوري والأثر الفعال في مسائل متعددة متعلقة بعلم النحو ؟!

ولعل هذا الدور العجيب الذي يؤديه التصغير في مسائل عدة كان من أهم دوافعي لدراسة هذا الموضوع ؛ للوقوف على الأسباب التي أدت إلى تأثير التصغير في علم النحو ، والوقوف على الآثار المترتبة على هذا الدور ، مع تصنيف تلك الآثار ، وقد كانت طريقتي في دراسة هذا الموضوع ترتكز على العناصر الآتية :

أولاً : تمهيد تناولت فيه بشيء من الاختصار المعنى اللغوي والاصطلاحي للتصغير ، والغرض المراد منه ، وشروطه .

ثانياً : دراسة لأهم الأسباب التي جعلت للتصغير دوراً مؤثراً في علم النحو .

ثالثاً : دراسة لأهم الأسباب التي منعت المصغر من الإعمال .

رابعاً : دراسة لأهم المواضع النحوية التي كان للتصغير دور فيها ، وقد حرصت على أن يكون ترتيب تلك المواضع حسب ورودها في ألفية ابن مالك ، وكان تناولي لها مركزاً على بيان أثر التصغير فيها ، مع تصنيف هذا الأثر .

خامساً : ختمت تلك الدراسة باستنتاج لأهم النتائج التي خرجت بها .

سادساً : فهرس المصادر والمراجع التي اعتمدت عليها تلك الدراسة .

والله تعالى أسأل أن يجعل هذا العمل خالصاً لوجهه الكريم ، وأن ينال القبول . " وما توفيقي إلا بالله عليه توكلت وإليه أنيب " .

د / جمال محمد أحمد عوض

أولاً : التمهيد

التصغير في اللغة يعنى : التقليل[1] .

وفي الاصطلاح : تحويل الاسم المعرب إلى صيغة " فُعَيل " أو " فُعَيْعل " أو " فُعَيعيل " بضم الأول وفتح الثاني وزيادة ياء ثالثة ساكنة في الصيغ الثلاث ، وكسر ما بعد الياء في الصيغة الثانية ، والإتيان بياء بعد الحرف المكسور في الصيغة الثالثة .

وللتصغير شروط هي :

١ــ أن يكون اسماً[2] .

٢ــ أن يكون المصغر معرباً[3] .

٣ــ أن يكون اللفظ قابلاً للتصغير[4] .

٤ــ أن يكون خالياً من صيغ التصغير[5] .

هذه هي الشروط التي يجب توفرها في الاسم المصغر ، فإن عدمت امتنع التصغير .

فوائد التصغير : للتصغير فوائد منها :

١ــ تصغير ما يتوهم أنه كبير نحو : جُبَيل في تصغير جبل .

٢ــ تحقير ما يتوهم أنه عظيم نحو : سُبَيع في تصغير سبع .

٣ــ تقليل ما يتوهم أنه كثير نحو : دُرَيهمات في تصغير درهم .

٤ــ تقريب ما يتوهم أنه بعيد زمناً أو محلاً أو قدراً نحو : قبيل الظهر ، وبعيد العصر ، وفويق هذا ودوين ذاك .

٥ــ التحبب وإظهار الود نحو : يا بُنَي ، يا بُنَيتي[6] .

---

(١) شرح الشافية للرضى ١٩٠/١ ، وينظر شرح المفصل لابن يعيش ١١٣/٥ وشرح التصريح ٣١٧/٢ ، وشرح الأشموني ١٥٧/٤ .

(٢) فلا تصغر الأفعال والحروف ؛ لأن التصغير وصف في المعنى ، والوصف من خواص الأسماء .

(٣) فلا تصغر – قياساً – الأسماء (المبنية كالضمائر وأسماء الاستفهام ، وأسماء الشرط ، و " كم " الخبرية وغيرها من المبنيات إلا ما ورد مسموعاً منها مصغراً ، فيقتصر على الوارد منه .

(٤) فلا تصغر الأسماء التي يلازمها التعظيم كأسماء الله ، والأنبياء ، والملائكة ونحوها ، ولا لفظ " كل " ؛ لدلالته على العموم والشمول وهي دلالة تناقض التصغير ، ولا لفظ " بعض " ؛ لأنه يدل بنفسه على التقليل ؛ فليس محتاجاً إلى التصغير الذي يفيد التقليل ، ولا تصغر أسماء الشهور ولا أسماء أيام الأسبوع ؛ لأن اسم الشهر واسم اليوم يدل على مدة زمنية محددة ، لا تقبل الزيادة ولا التقليل ، ونحو ذلك من الأمور التي يتنافى معناها مع التصغير .

(٥) فلا يصغر اللفظ نحو " دريد " – علم شاعر – و " كعيت " – اسم للبليل ، ونحو ذلك مما جاء مصغر اللفظ . (ينظر شرح الشافية للرضى ١٩٠/١ ، ١٩١)

(٦) شرح الشافية للرضي ١٩١/١ ، وينظر ارتشاف الضرب لأبي حيان ٣٥١/١ ، وهمع الهوامع ١٣٠/٦ .

٦ــ زاد الكوفيون فائدة ردها البصريون ، وهي التعظيم وجعلوا من ذلك قول الشاعر :

وكلُّ أناسٍ سوف تدخلُ بينـــهم دُوَيْهية تصفرُّ منها الأنامل[١]

ثانياً : أسباب تأثير التصغير في علم النحو :

من المعروف أن التصغير باب كبير في علم الصرف يستوعب بمسائله مساحة كبيرة مــن هذا العلم ، فالتصغير محسوب على علم الصرف ؛ والسؤال الذي يعتمل في الفكر ، ويتــردد في الذهن هو : إذا كان التصغير محسوباً على علم الصرف فما الأسباب التي جعلت له دوراً وتأثيراً في علم النحو ؟!

وللإجابة على هذا السؤال يمكن القول بأن هناك عدة أسباب أدت إلى هذا الدور الذي يؤديه التصغير في عدة مواضع متعلقة بعلم النحو ؛ وهذه الأسباب منها ما هو عام ، ومنها ما هو خاص .

أما السبب العام فإنه يعود إلى العلاقة الوثيقة بين علمي : النحو والصرف ، فقد نشأ العلمان معاً ضمن الدراسات اللغوية ، وكان المتقدمون ينظرون إلى الصرف على أنه قسم من أقسام النحو ، فقد طغت شخصية النحو على الصرف ، وليس أدل على ذلك من قول الرضي – وهو من علماء القرن السابع الهجري – : " واعلم أنَّ التصريف جزء من أجزاء النحو بلا خــلاف مــن أهــل الصناعة "[٢] .

فقد نشأ الصرف في كنف النحو واطرد اندراج مسائله في كتب النحو بــالرغم مــن انفصــاله عن النحو في عصور متأخرة ، بحيث أصبح علماً مستقلاً بذاته له شخصــيته المميــزة ، وسماتــه الواضحة[٣] .

ولعل هذه العلاقة القوية بين النحو والصرف تفسر لنا الدور الذي يؤديه التصغير في علم النحو ؛ إذ يحمل التصغير في داخله ما يجعله مؤهلاً للقيام بهذا الدور .

أضف إلى ذلك أن بعض المتقدمين توسع في مدلول النحو بحيث جعله شاملاً لشــطريْ العربية : الإعراب والتصريف فجعل التصغير جزءاً من النحو يقول ابن جني في تعريف النحــو :

---

(١) البيت من الطويل ، وهو للبيد بن ربيعة في ديوانه ٢٥٦ ، والمغــني ١٣٦/١ ، ١٩٧ ، والــدرر اللوامــع ٢٨٣/٦ ، وخزانة الأدب ١٥٩/٦ ، ١٦٠ ، ١٦١ ، وبلا نسبة في شرح المفصل لابن يعيش ١١٤/٥ ، وشرح الشافية للرضي ١٩١/١ ، والهمع ١٨٥/٢ ، والأشموني ٧٠٦/٣ ، وخزانة الأدب ٩٤/١ ، ١٥٥/٦ ، والمعجم المفصل في شواهد العربية ٢٧١/٦ ، والشاهد في البيت " دُوَيْهية " حيث جعل الكوفيون تصــغيرها مــراداً بــه التعظيم ، ورَدَّ البصريون ذلك ؛ لأن تصغيرها على حسب احتقار الناس لها وتهاونهم بها ، إذ المراد بها الموت : أي يحيْهم ما يحتقرونه مع أنه عظيم في نفسه تصفَّر منه الأنامل . (شرح الشافية ١٩١/١) .

(٢) شرح الشافية للرضي ٦/١ .

(٣) ينظر المنصف لابن جني ٤/١ تحقيق : إبراهيم مصطفى ، وعبد الله أمين ط وزارة المعارف العموميــة ط الأولى ١٣٧٣ هـــ = ١٩٥٤م .

" هو انتحاء سمت كلام العرب في تصرفه من إعراب وغيره كالتثنية والجمع والتحقير والتكسير والإضافة والنسب والتركيب وغير ذلك ليلحق مَنْ ليس مِنْ أهل اللغة العربية بأهلها في الفصاحة لينطق بها ، وإنْ لم يكن منهم ، وإنْ شَذَّ بعضهم عنها رُدَّ به إليها "[1] .

وبهذا المعنى الواسع لعلم النحو لا يكون مستغرباً الدور الذي يؤديه التصغير فيه . حتى مع التسليم باستقلال شخصية الصرف عن النحو – فيما بعد – تبقى العلاقة المتينة بين العلمين جواز مرور يبيح للتصغير هذا الدور الذي نلحظه . هذا عن السبب العام الذي يعود للعلاقة القوية بين النحو والصرف

أما عن السبب الخاص فهو يعود إلى التصغير نفسه ، إذ يمسك بمؤهلات دفعته للقيام بهذا الدور منها :

أولاً : أن التصغير يحمل معنى الوصف ، فرُجَيل بمعنى رجل صغير ، فدل لفظ المصغر على الذات بمادته ، وعلى الوصف بهيئته ، ومن المعروف أن الوصف باب كبير في علم النحو ، ومما لا شك فيه أن دلالة التصغير على معنى الوصفية أهلّه للقيام بدور في علم النحو كالقيام بدور القيد البديل عند انعدام الوصفية الأصلية[2] .

ثانياً : أن التصغير يقوم أساساً على التغيير والتحويل ، وقد ترتب على هذا أحكام نحوية متعددة كان للتصغير بما يحمله من معاني التغيير والتبديل والتحويل دورٌ فيها[3] .

هذه هي أهم الأسباب التي جعلت للتصغير دوراً مؤثراً في علم النحو .

ثالثاً : أسباب منع إعمال المصغر :

الاسم المصغر ملحق بالمشتق ؛ لأنه يتضمن وصفاً في المعنى ومع هذا فالمصغر لا يعمل كالصفات ، ولعل هذا راجع إلى أمرين خالف فيهما المصغر سائر الصفات :

الأول : أن الصفات تجرى على موصوف ؛ وذلك لعدم دلالتها على موصوف معين فاحتيج إلى ذكره فنقول : رجل قائم لا تدل على رجل بل يحتمل أن يكون القيام لغيره .

أما المصغر فإنه لا يجرى على موصوف ؛ لأنه يدل عليه بمادته وعلى الصفة بهيئته ، فإذا قيل : رجيل دل على رجل موصوف بالصغر .

فالمصغر موضوع لذات مخصوصة بصفة مخصوصة ، فليس هناك مخصص غير لفظ المصغر حتى يرفعه[4] .

---

(١) الخصائص لابن جني ٣٥/١ تحقيق محمد علي النجار . الهيئة المصرية العامة للكتاب ط الثالثة ١٤٠٦هـ = ١٩٨٦م .

(٢) شرح التسهيل لابن مالك ٧٤/١ ، ٧٩/١ ، ٤١/٣ .

(٣) المساعد لابن عقيل ١٩٢/٢ ، وينظر الأشموني ٤٢٩/٣ .

(٤) شرح الرضى علي الكافية ٣٧٥/٣ تصحيح وتعليق : يوسف حسن عمر . لا . ط .

الثاني : أن المصغر لم يعمل عمل الصفات ؛ لأنها ترفع بالفاعلية ما هو موصوفها معنى .

والموصوف في المصغر مفهوم من لفظه فلا يذكر بعده كما لا يذكر قبله ، فلمَّا لم يعمل في الفاعل وهو أصل معمولات الفعل لم يعمل في غيره من الظروف والأحوال وغير ذلك[1] .

ويفهم مما سبق أن عدم إعمال المصغر راجع إلى كونه يدل على الصفة والموصوف المعين معاً ، فالموصوف في المصغر مفهوم من لفظه ، فليس هناك مخصص غير لفظ المصغر حتى يرفعه فامتنع إعماله ، ولم يعمل عمل الصفات ؛ وإن كان محمولاً عليها ؛ لتضمنه وصفاً في المعنى[2] .

رابعاً : أثر التصغير في النحو :

في هذا الجزء من البحث دراسة لأهم المواضع التي كان للتصغير دور فيها ، وقد حرصت على أن يكون تناولي لها – كما أشرت من قبل – مركزاً على أثر التصغير فيها مع تحديد هذا الأثر وتصنيفه – إن أمكن – ، كما حرصت على أن يكون ترتيب تلك المواضع حسب ترتيب ورودها في الألفية .

١ـ التصغير وعلامات الاسم : من المعروف أن الكلمة تنقسم إلى ثلاثة أقسام : اسم وفعل وحرف ، وكل قسم من تلك الأقسام الثلاثة له من العلامات التي تميزه عن قسيميْه ، وقد اشتهر الاسم بعلامات تميزه عن الفعل والحرف[3] .

هذا ، ويعد التصغير واحداً من تلك العلامات التي يمتاز بها الاسم عن الفعل والحرف ؛ لأن التصغير مختص بالأسماء وحدها ؛ فلا تصغر الأفعال ، ولا الحروف[4] .

وإنما عُدَّ التصغير من علامات الاسم ؛ لأن المصغر يتضمن وصفاً في المعنى ، والموصوف لا يكون إلا اسماً[5] .

---

(١) المصدر السابق ٣/٣٧٥ ، وينظر شرح الشافية للرضي ١/١٩٢ ، ١٩٣ .

(٢) البسيط في شرح جمل الزجاجي لابن أبي الربيع ١/١٧٩ . تحقيق د/ عياد بن عيد ط الأولى ١٤٠٧ هـ = ١٩٨٦م .

(٣) جمع ابن مالك علامات الاسم في قوله :

بالجر والتنوين والندا وأل ومسند للاسم تمييز حصل

وينظر في ذلك : شرح التسهيل لابن مالك ١/١٠ : ١٢ ، وتوضيح المقاصد والمسالك ١/٢٢ : ٢٥ .

(٤) شرح الشافية للرضى ١/١٩٠.

(٥) توضيح المقاصد والمسالك ١/٩٤ ، وينظر البسيط لابن أبي الربيع ١/١٧٩.

والملاحظ هنا أن التصغير قام مقام الوصفية الحقيقية ؛ إذ تضمنه معناها أباح له القيام بدورها فَعُدَّ علامة من علامات الاسم .

٢- التصغير والأسماء الستة[١] : من المعروف أن الإعراب بالنيابة في اللغة العربية يكون في سبعة مواضع هي : الأسماء الستة ، والمثنى ، وجمع المذكر السالم وجمع المؤنث السالم ، والممنوع من الصرف ، والأفعال الخمسة ، والفعل المضارع المعتل .

فهذه الأمور السبعة ينحصر فيها الإعراب بالنيابة بحيث تنوب فيها حركة عن حركة ، أو ينوب حرف عن حركة .

والأسماء الستة من الأمور التي ينوب فيها حرف عن حركة ؛ لأنها ترفع بالواو نيابة عن الضمة ، وتنصب بالألف نيابة عن الفتحة ؛ وتجر بالياء نيابة عن الكسرة[٢] .

والأسماء الستة حتى تعرب هذا الإعراب لابد فيها من توفر عدة شروط منها العام ، ومنها الخاص[٣] .

ويمثل التصغير العدمي واحداً من الشروط العامة التي يجب توفرها في الأسماء الستة حتى تعرب بالحروف نيابة عن الحركات ومعنى العدمية في التصغير هنا عدم الوجود ، ووجود النقيض وهو التكبير .

---

(١) أنكر الفراء ومن وافقه كون (هن) من الأسماء الستة ؛ ولذا فهي عنده خمسة ، وهو محجوج بنقل سيبويه والأخفش ذلك عن العرب [الكتاب ٣٦٠/٣ ، وينظر الارتشاف ٨٣٦/٢] .

(٢) المساعد لابن عقيل ٢٥/١ ، ٢٦ وينظر ابن الناظم ٣٥ ، ٣٦ ، وشرح الأشموني ٥٣/١ .

(٣) من الشروط العامة لإعراب الأسماء الستة بالحروف غير التكبير :

ـ أن تكون مفردة ، فإن كانت مثناة أعربت إعراب المثنى بالألف رفعاً ، وبالياء نصباً وجراً نحو : جاء أبوا زيد ، ورأيت أبويْ زيد ، وسلمت على أبويْ زيد وإن كانت مجموعة فإن كان جمع تكسير أعربت بالحركات الأصلية نحو : جاء آباءُ الزيدين ، ورأيت آباءَ الزيدين ، وسلمت على آباءِ الزيدين ، وإن كان جمع مذكر سالم أعربت إعرابه بالواو رفعا وبالياء نصباً وجراً نحو : هؤلاء أبون الزيدين ، ورأيت أبين الزيدين وسلمت على أبينْ الزيدين .

ـ أن تكون مضافة فإن لم تضف أعربت بالحركات الأصلية نحو : هذا أبٌ ، ورأيت أباً ، وسلمت على أب .

ـ أن تكون إضافتها لغير ياء المتكلم فإن كانت إضافتها لياء المتكلم أعربت بالحركات الأصلية المقدرة نحوً : هذا أبي ، ورأيت أبي ، وسلمت على أبي .

وأما الشروط الخاصة فهناك شرط خاص بـ " فو " وآخر خاص بـ " ذو " أما " فو " فيشترط فيها أن تكون خالية من الميم ، فإن اقترنت بها أعربت بالحركات الأصلية نحو : هذا فمٌ ، ورأيت فماً ، ونظرت إلى فم .

وأما " ذو " فيشترط فيها أن تكون بمعنى " صاحب " ، وأن تكون إضافتها إلى اسم جنس ظاهر غير صفة .

وكون " ذو " بمعنى " صاحب " احترازاً من " ذو " الموصولة ؛ لأنها ملازمة للبناء في جميع أحوالها نحو : جاءني ذو قام ، ورأيت ذو قام ، وسلمت على ذو قام . أي : الذي قام .

(تنظر شروط إعراب الأسماء الستة بالحروف في الكتاب ٤١٢/٣ ، والارتشاف ٨٤١/٢ ، وتوضيح المقاصد والمسالك ٨١/١ ، وحاشية الخضري ٧٧/١) .

فالتكبير شرط من الشروط العامة التي يجب توفرها في الأسماء الستة حتى تعرب بالحروف نيابة عن الحركات .

فالتكبير قيد وجودي ، والتصغير قيد عدمي[1] ، والأثر المترتب على تحول التصغير من قيد عدمي إلى قيد وجودي في الأسماء الستة يكمن في أمرين :

الأول : خروج تلك الأسماء من دائرة الإعراب بالنيابة والدخول في دائرة الإعراب بالحركات الثلاث الأصلية نحو : هذا أُخَيٌّ زيدٍ ، ورأيْتُ أُخَيَّ زيدٍ ، وسلمْتُ على أُخَيِّ زيدٍ[2] .

الثاني : فَقْد تلك الأسماء لخصوصيتها كألفاظ معدودة تعرب بإعراب مخصوص ، فتصغيرها أفقدها تلك الخصوصية ، وهذا التفرد ، لتتحول إلى مجرد كلمات يجري عليها ما يجرى على غيرها من إعراب بالحركات الأصلية .

وعلى هذا يكون للتصغير دور مباشر في أنه كان سبباً في فَقْد خصوصية وتَفرُّد ، وفي هدم قاعدة وإقامة أخرى مكانها .

٣ـ التصغير وجمع المذكر السالم : ما يجمع جمع مذكر سالم أمران هما الجامد والصفة ، ولكل واحد منهما شروط حتى يجمع هذا الجمع[3] .

ويؤدي التصغير في جمع المذكر السالم دور القيد البديل ؛ وذلك لأن فُقْدان الجامد للعلمية يمنع جمعه جمع مذكر سالم نحو رجل ، ومع تصغير " رجل " ونحوه يصح الجمع فيقال " رجيلون " ؛ وذلك لأن التصغير وصف في المعنى فقام مقامها[4] .

والتصغير هنا أصلح قاعدة ، وجعل ما هو ممنوع في الجامد جائزاً في الصفة مع عدم اشتراط العلمية .

وفي المقابل فإن التصغير يقوم بالدور نفسه في الصفة المراد جمعها جمع مذكر سالم إذا فقد شرطها وهو ألا تقبل تاء التأنيث عند قصد معناه[5] .

---

(١) التعبير بالقيد الوجودي والعدمي من تعبيرات الشيخ خالد الأزهري (شرح التصريح ٢٧١/٣ ، ينظر شرح الأشموني ٤٤/١ .

(٢) شفاء العليل للسلسيلي ١١٧/١ ، ١١٨ . تحقيق د/ الشريف عبد الله الحسيني . ط بيروت .

(٣) من شروط الجامد : أن يكون علماً ، لمذكر ، عاقل ، خالياً من تاء التأنيث ، ومن التركيب .
ومن شروط الصفة : أن تكون لمذكر ، عاقل ، خالية من تاء التأنيث ، ليست من باب أفعل فعلاء ، ولا فعلان فعلى ، ولا مما يستوي فيه المذكر والمؤنث (ينظر الكتاب ٣٩٣/٣ ، ٦٤٥ ، والمقتضب ٣١/٤ ، وشرح الجمل لابن عصفور ١٤٧/١) .

(٤) توضيح المقاصد والمسالك ٩٤/١ ، وينظر شرح الأشموني ٦٠/١ .

(٥) شفاء العليل للسلسيلي ١٤٦/١ .

فتصغير نحو " أحمر ، وسكران " يجعل جمعهما جمع مذكر سالم مباحاً بعد أن كان ممنوعاً فيقال : أُحَيمرون ، وسُكَيرانون[1] ، ولعل السر في قيام التصغير بهذا الدور الإيجابي في جمع المذكر السالم يعود إلى أمريْن :

الأول : كون التصغير متضمناً معنى الوصف مكّنه من القيام بدور القيد البديل عند فَقْد العلمية ، أو فَقْد الصفة شرطها .

الثاني : أن المسامحة في جمع المصغر دون مكبره تعود لتعذر تكسيره ؛ لأنه يؤدي إلى حذف حرف التصغير ، فيذهب المعنى الذي جئ به لأجله[2] .

٤ـ التصغير وجمع المؤنث السالم : يعد المصغر واحداً من الأمور التي يصح جمعها مؤنث سالم[3] .

وليس كل مصغر يصح جمعه هذا الجمع بل مصغر المذكر الذي لا يعقل نحو نُهيرات ، وجُبيلات ، ومعيدنات في تصغير نهر ، وجبل ، ومعدن[4] .

قال سيبويه : " وإذا حقّرت المرابد والمفاتيح والقناديل والخنادق قلت : مُرَيْبِدات ، ومُفَيتيحات ، وقُنَيدلات ، وخُنَيدقات ؛ لأنّ هذا البناءُ للأكثر وإنْ كان يشركه فيه الأدنى ، فلمَّا حقرت صيرت ذلك إلى شئ هو الأصل للأقل ألا تراهم قالوا في دراهم : دُريهمات . وإذا حقرت الفتيان قلت : فُتَيَّة ، فإن لم تقل ذا قلت : فتيون ، فالواو والنون بمنزلة التاء في المؤنث "[5] .

---

(١) الهمع ١٥٢/١ ، ١٥٣ . تحقيق د/ عبد العال سالم مكرم . ط عالم الكتب ١٤٢١هـ = ٢٠٠١ م .

(٢) المصدر السابق ١٥٤/١ .

(٣) من الأمور التي يصح جمعها جمع مؤنث سالم :

ـ كل ما آخره التاء الزائدة مطلقاً أي : سواء أكان علماً نحو : فاطمة ، أم غير علم نحو : زراعة ، وسواء أكان مؤنثاً لفظاً ومعنى نحو : رقية أم مؤنثاً لفظاً فقط نحو : حمزة ، ومعاوية ، وسواء كانت التاء للتأنيث كالأمثلة السابقة أم للعوض عن حرف أصلي نحو : عدة أم للمبالغة نحو : علاّمة .

ـ ما في آخره ألف التأنيث المقصورة أو الممدودة سواء أكان علماً أم غير علم لمؤنث أم لمذكر نحو : سعدي – وهي علم مؤنث – وفضلي – وهي غير علم – ومثال الممدودة زهراء – وهي علم لمؤنث – وحسناء – وهي غير علم ؛ لأنها صفة لمؤنث .

ـ كل علم لمؤنث حقيقي وليس فيه علامة تأنيث كزينب ونوال وإحسان – أعلام نساء –

ـ كل خماسي لم يسمع له عن العرب جمع تكسير نحو : سرادقات ، واصطبلات .

(تنظر بقية ما يجمع هذا الجمع في الكتاب ٤٠٠/٣ ، ٤٠١ ، ٤٠٢ ، ٤٠٣ ، ٤٠٦ ، ٤٠٧ والمقرب ٥١/٢ ، والارتشاف ٥٨٧/٢ ، وشرح التسهيل لابن مالك ١١٣/١ ، والهمع ٦٩/١) .

(٤) شرح الجمل لابن عصفور ١٤٩/١ ، وينظر المساعد ٦٥/١ ، وشرح التصريح ٢٩٩/٢ .

(٥) الكتاب ٤٩١/٣ .

وعلى هذا فالمصغر الذي يعد واحداً من الأمور التي تجمع جمع مؤنث سالم هو مصغر مالا يعقل مذكراً ، فإن كان مصغر مؤنث نحو : أُرَينب ، وخنيصر ، فلا يقال : أُرَينبات ، ولا خنيصرات[1] ، ومع وجود العقل يجمع المصغر المذكر جمع مذكر سالم نحو : فَتى فُتَيون[2] .

٥ـ التصغير والعلمية :

العلم : هو الاسم الذي يعين مسماه مطلقاً أي : بلا قيد التكلم أو الخطاب أو الغيبة[3] .

فالعلم أحد المعارف الستة ، وقد تردد النحاة في بيان أثر التصغير في العلم . فذهب بعض النحويين إلى أن تصغير الترخيم يبطل العلمية[4] .

وعلى هذا يكون التصغير قد أدى إلى سلب العلمية فيكون حاله كحال التثنية والجمع في ذلك[5] .

وفي المقابل فإن أكثر النحاة يرون أن التصغير لا يبطل العلمية ، ولا يؤدي إلى سلبها ، واحتجوا بقول الشاعر :

أتيْتُ حُرَيثاً زائراً عن جنابة فكانَ حُرَيثٌ عن عطائي جامدا[6]

فمجيء " حُرَيث " مجرداً من " أل " بعد تصغيره يدل على أن العلمية فيه باقية ، ولم تسلب بالتصغير .

وبناءً على ما سبق يكون للتصغير أثر في إبطال العلمية عند بعض النحويين ، ولا يكون له أثر في إبطالها عند بعضهم ؛ والأصح أن العلم إذا صُغِّر لا تزول علميته ؛ لأن التصغير أمرٌ عرضي يفيد معنى طارئاً على العلم ، كما يفيد النعت أو غيره من التوابع والقيود أمراً عرضياً لا يَفْقِدُ العلم بسببه علميته[7] .

٦ـ التصغير والاسم الموصول : استخدام البصريون التصغير كدليل في خلافهم مع الكوفيين في أصل الاسم الموصول (الذي) .

فالبصريون يرون أنَّ أصل (الذي) (لَذِ) كـ (عَمٍ) و (شجٍ) فاللام فاء الكلمة ، والذال عينها ، والياء لامها .

---

(١) ارتشاف الضرب ٥٨٧/٢ ، وينظر شفاء العليل ١٦٨/١ .

(٢) الكتاب ٤٩١/٣ .

(٣) المقرب لابن عصفور ٢٤٣/١ .

(٤) الهمع ٢٥١/١ .

(٥) ارتشاف الضرب ٩٦٨/٢ .

(٦) البيت من الطويل ، وهو للأعشى في ديوانه ٦٢ ، ومجاز القرآن ١٢٦/١ ، والكامل للمبرد ٥٣/٣ ، والدرر اللوامع ٤٨/١ ، وبلا نسبة في الارتشاف ٩٦٩/٢ ، والهمع ٢٥١/١ ، ووجه الاستدلال بالبيت أن تصغير " حارث " تصغير ترخيم لم يبطل علميته ؛ ولو سلب التصغير منه العلمية ، وصار منكراً لأدخل عليه " أل " .

(٧) الهمع ٢٥٧/١ ، وينظر الدرر اللوامع ٤٨/١ .

ويرى الكوفيون أن الأصل في (الذي) الذال وحدها ، وماعداها زائد ، فأصل (الذي) كأصل (هذا) و (هذا) عندهم أصله الذال وحدها ، فجوهرهما واحد ، وإنما يفترقان بحسب ما يلحقهما من الزيادات المختلفة لاختلاف معنيْهما[1] .

كما يدل على أن أصل (الذي) الذال وحدها سقوط الياء في التثنية نحو قولهم : اللذان ، واللذيْن .

والبصريون يرون أن ما ذهب إليه الكوفيون ظاهر الفساد ؛ لأنه لا يجوز أن يكون اسم في كلام العرب على حرف واحد ، إلا أن يكون مضمراً متصلاً ، ولو كان الأصل الذال وحدها ؛ لَما جاز تصغيرها ، والتصغير مما يرد الأشياء إلى أصولها ، ولا يدخل إلاّ على اسم ثلاثي ، وقد قالوا في تصغير " الذي " " اللذيَّا " فالياء الأولى للتصغير ، والألف كالعوض من ضم أوله ، والموجود بعد ذلك ثلاثة أحرف : اللام ، والذال والياء ، ولا يدفع المسموع وما عليه اللفظ إلا بدليل ، إذ الأصل عدم الزيادة[2] .

وعلى هذا يكون البصريون قد استخدموا التصغير كدليل قوي يدعم رأيهم في الخلاف مع الكوفيين في أصل (الذي) ؛ لأن التصغير مما يرد الأشياء إلى أصلها ، فكان دخوله على (الذي) دليلاً على أنها ثلاثية الوضع ، وليست على حرف واحد كما ذهب الكوفيون ؛ لأن التصغير لا يدخل إلا على اسم ثلاثي[3] .

٧ـ التصغير والمبتدأ :

التصغير في باب الابتداء قد يكون ممنوعاً وغير مرغوب فيه ، وقد يكون مقبولاً ومرغوباً فيه .

أولاً : التصغير الممنوع : من المعروف أن المبتدأ ينقسم إلى قسميْن : مبتدأ له خبر ، ومبتدأ له مرفوع استغنى به عن الخبر .

وإنما يستغني المبتدأ بمرفوعه عن الخبر إذا كان وصفاً معتمداً على نفي أو استفهام على مذهب البصريين[4] ، والكوفيون والأخفش لا يشترطون الاعتماد[5] .

وعلى هذا يكون ما بعد الوصف فاعلاً أو نائباً للفاعل استغنى بهما عن الخبر نحو : أقائم المحمدان ، وأقائم المحمدون ، وأمضروب العمران[6] .

---

(١) شرح المفصل لابن يعيش ٣٧٢/٢ ، ٣٧٣ . تحقيق د/ إميل بديع يعقوب . ط بيروت . ط الأولى ١٤٢٢هـ = ٢٠٠١م .

(٢) شرح المفصل لابن يعيش ٣٧٢/٢ ، ٣٧٣ .

(٣) ابن الناظم ٧٩١ .

(٤) المساعد ٢٠٧/١ ، وينظر التصريح ١٥٧/١ ، والأشموني ١٩٠/١ ، ١٩١ .

(٥) شرح التسهيل لابن مالك ٢٧٣/١ ، وينظر شرح الكافية الشافية ٣٣٣/١ .

(٦) الإيضاح في شرح المفصل لابن الحاجب ١٩٥/١ ، وينظر شفاء العليل ٢٧٣/١ .

وإنما استغنى الوصف بمرفوعه عن الخبر ؛ لأن الوصف هنا بمنزلة الفعل ، فهو قائم مقامه ، لشدة شبهه به ، ولأجل ذلك مُنعَ مما يُمنع منه الفعل ، فلا يدخله التصغير ؛ لأنه من خواص الأسماء ، والوصف – هنا – لَمّا كان الشبه قوياً بينه وبين الفعل امتنع تصغيره ؛ إذ تصغيره يبعد الشبه بينه وبين الفعل[1] . فلا يقال : أَضُوَيْرِب الزيدان .

ثانياً : التصغير المقبول أو المرغوب فيه : الأصل في المبتدأ التعريف ؛ لأنه المسند إليه ؛ فحقه أن يكون معلوماً ؛ لأن الإسناد إلى المجهول لا يفيد ، والأصل في الخبر التنكير ؛ لأن نسبته من المبتدأ نسبة الفعل من الفاعل ، والفعل يلزمه التنكير ، فرجح تنكير الخبر على تعريفه[2] .

كذلك مما يرجح كون الخبر نكرة في الأصل ؛ أنه إن كان معرفة مسبوقاً بمعرفة توهم كونهما موصوفاً وصفة ، فمجيء الخبر نكرة يدفع ذلك التوهم ، فكان التنكير فيه أصلاً[3] .

وإذا كان الأصل في المبتدأ التعريف ، فإنه لا يصح الابتداء بالنكرة إلا بشرط حصول الفائدة ، وتتحقق الفائدة بمسوغات توسع فيها المتأخرون حتى وصلوا بها إلى أكثر من ثلاثين مسوغاً[4] .

ويعد تخصص النكرة بوصف من تلك المسوغات التي تبيح الابتداء بها يستوي في ذلك النكرة الموصوفة بظاهر كقوله تعالى ﴿ وَلَعَبْدٌ مُّؤْمِنٌ خَيْرٌ مِّن مُّشْرِكٍ ﴾[5] ، أو تلك الموصوفة بمقدر كقولهم : السمن منوان بدرهم أي : منوان منه بدرهم فمنوان ابتدئ بها ؛ لأنها موصوفة بوصف مقدر[6] .

ولَمّا كان التصغير يعامل معاملة الوصف ؛ لتضمُّنه معناه كان تصغير النكرة من المسوغات التي تبيح الابتداء بها نحو : رجيل عندي ؛ لأنه في معنى : رجل صغير عندي[7] .

وعلى هذا يكون التصغير قد قام بدور القيد البديل أو المسوغ البديل مع انعدام القيد أو المسوغ الأصلي ، وهو الوصف ، والذي مكّن التصغير من القيام بهذا الدور ؛ تضمُّنه لمعنى الوصفية فكان جديراً بأن يحل محلها .

وبناءً على ما سبق يكون التصغير ممتنعاً إذا كان المبتدأ وصفاً استغنى بمرفوعه عن الخبر ؛ لأنه يقطع الشبه بين الوصف والفعل ؛ إذ هو من خصائص الأسماء ، والأفعال لا تصغر .

---

(١) الهمع ٧/٢ ، وينظر الارتشاف ١٠٨١/٣ ، والمساعد ٢٠٦/١ .
(٢) الهمع ٢٧/٢ ، وينظر المساعد ٢١٧/١ .
(٣) شرح التسهيل لابن مالك ٢٨٩/١ ، ٢٩٠ .
(٤) شرح ابن عقيل ٢٢١/١ ، وينظر المقتضب ١٢٧/٤ ، والارتشاف ١١٠١/٣ ، والأشموني ٢٠٦/١ .
(٥) سورة البقرة : من الآية (٢٢١) .
(٦) شرح التسهيل لابن مالك ٢٩٠/١ .
(٧) حاشية الخضري ٢١٢/١ ، وينظر شرح الجمل لابن عصفور ٣٤٠/١ ، وشرح التصريح ١٦٩/١ .

ويكون التصغير جائزاً ومقبولاً كواحد من المسوغات التي تبيح الابتداء بالنكرة ؛ إذ تضمنه معنى الوصفية أباح له أن يعامل معاملتها كمسوغ يبيح الابتداء بالنكرة .

٨ـ **التصغير والمصدر** اشترط النحاة لإعمال المصدر عمل الفعل عدة شروط[١] .

ومن تلك الشروط كونه مكبراً ، فالتصغير في المصدر قيد سلبي يؤدي إلى إبطال عمل المصدر عمل الفعل ؛ فلا يقال : عرفت ضُرَيْبك زيداً – بالتصغير –[٢] ، وإنما كان للتصغير هذا الدور السلبي في إعمال المصدر وذلك لأمرين :

الأول : أن التصغير يقوي جانب الاسمية في المصدر ؛ إذ هو من خصائص الأسماء ، فيؤدي إلى إضعاف العلاقة بين الفعل والمصدر[٣] .

الثاني : أن التصغير يزيل المصدر عن الصيغة التي هي أصل الفعل زوالاً يلزم منه نقص المعنى ، والمصدر لا يستحق العمل إلا بكونه أصلاً للفعل ، وليس بأصل له إلا بلفظ التكبير ، فإذا صُغِّرَ خلا من بنية هو بها أصل[٤] .

هذا ، وقد جاء نوع من المصدر النائب عن الفعل مصغراً وهو " رويد " في أحد استعمالاته[٥] .

وقد اختلف النحاة في النصب به ، فذهب المبرد إلى عدم الجواز[٦] ، وإنما منع المبرد النصب به ؛ لأنه مصغر ، والتصغير يبطل عمل المصدر[٧].

---

(١) من شروط إعمال المصدر – غير التكبير – أن يكون مظهراً ، وأن يكون مفرداً ، وألا يكون محدوداً ، وألا يتبع بتابع قبل أخذه متعلقاته . (الارتشاف ٢٢٥٧/٥ ، ٢٢٥٨ وينظر أوضح المسالك ١٨١/٣ ، والهمع ٦٥/٥) .

(٢) شفاء العليل ٦٤٣/٢ ، وينظر المقرب ١٤٤/١ ، وحاشية الخضري ٥٠/٢ .

(٣) شرح الأشموني ٢٨٦/٢ .

(٤) شرح التسهيل لابن مالك ١٠٦/٣ ، ١٠٧ ، وينظر المساعد ٢٢٦/٢ ، وتوضيح المقاصد والمسالك ٦/٣ ، ٧ ، وشرح التصريح ٢٥٤/٣ .

(٥) لـ " رويد " أربعة استعمالات :

أحدها : أن يكون اسماً للفعل ، ومسماه أَرودْ و أَمهلْ ، وهو متعد إلى مفعول واحد نحو : رويد زيداً على حسب تعدي مسماه نحو قولهم : أرودْ زيداً وأمهله وفيه ضمير معنوي ، وهو ضمير المخاطب . إن كان المخاطب واحداً كان الضمير واحداً ، وإن كان اثنين فالضمير اثنان ، وإن كان الخطاب لجماعة ، فالضمير لجماعة ، إلا أنه لا يظهر لذلك صورة لفظ ، لا في تثنية ، ولا جمع بخلاف الفعل فإن الضمير تظهر صورته في التثنية والجمع .

الثاني : أن تكون صفة نحو : ساروا سيراً رويداً ، ويكون أصله إرواداً إلا أنه صغر بحذف زوائده . الثالث : أن يكون حالاً ويكون معرباً أيضاً نحو : ساروا رويداً أي : مرودين . الرابع : أن يكون مصدراً بمعنى إرواد ويكون معرباً نحو : رويداً زيداً بمعنى أرود زيداً إرواداً ، فحذف الفعل ، وأقيم المصدر مقامه . (شرح المفصل لابن يعيش ٢٨/٣ وينظر توضيح المقاصد والمسالك ٨٤/٤ ، ٨٥) .

(٦) المقتضب ٢٠٨/٣ ، ٢٠٩ .

(٧) الارتشاف ٢٢٥٦/٥ ، وينظر حاشية الصبان ٢٨٦/٢ .

وذهب غير المبرد إلى الجواز ، وإلى جواز تقديم معموله فيقال : زيداً رويداً[١] .

وعلى هذا الرأي لا أثر للتصغير في إبطال إعمال " رويد " بل يعمل مع التصغير ، ويتصرف في معموله ، بحيث يجوز تقديمه عليه .

٩- التصغير واسم الفاعل : من شروط إعمال اسم الفاعل المجرد عمل فعله كونه مكبراً[٢] .

فالتصغير قيد سلبي يجعل إعمال اسم الفاعل ممتنعاً ، وهذا رأي البصريين ووافقهم الفراء من الكوفيين[٣] .

قال سيبويه " واعلم أنك لا تحقر الاسم إذا كان بمنزلة الفعل ، ألا ترى أنه قبيح : هو ضُويرب زيداً ، وهو ضويرب زيد ، إذا أردت بضارب زيد التنوين ، وإن كان ضارب زيد لما مضى فتصغيره جيد "[٤] .

وإنما بطل إعمال اسم الفاعل مع التصغير ؛ لأنه من خواص الأسماء ، فلما دخله ما هو من خواص الأسماء بَعُد شبهه بالفعل فضعف عن العمل[٥] .

فكأن التصغير يقرب من الاسمية ، والعمل في اسم الفاعل إنما يكون بملاحظة الفعلية[٦] .

وعلى رأي البصريين والفراء يصنف التصغير على أنه قيد عدمي إذ المفروض عدم وجوده ووجود نقيضه ، وهو التكبير .

وذهب الكسائي وباقي الكوفيين إلى إعمال اسم الفاعل المصغر[٧] ، واحتج على إعمال المصغر بما حكاه عن العرب " أَظنني مُرْتحلاً وسُوَيراً فَرْسخاً "[٨] .

كما أجاز إعمال المصغر بناء على مذهبهم القائم على عدم تأثير التصغير إذ المعتبر شبه الفعل في المعنى لا في الصورة[٩] .

وعلى مذهب الكسائي ومن وافقه من الكوفيين لا يعد التصغير قيداً سلبياً ؛ إذ لم يترتب عليه شئ عندهم ، فالإعمال موجود سواء أكان اسم الفاعل مكبراً أم مصغراً .

---

(١) توضيح المقاصد والمسالك ٨٥/٤ .

(٢) الهمع ٨١/٥ ، وينظر ابن الناظم ٤٣٠ ، والمساعد ١٩١/٢ .

(٣) الارتشاف ٢٢٦٧/٥ ، ٢٢٦٨ ، وينظر توضيح المقاصد والمسالك ١٦/٣ ، ١٧ .

(٤) الكتاب ٤٨٠/٣ .

(٥) شرح التسهيل لابن مالك ٧٤/٣ ، وينظر البسيط ١٠٠٠/٢ ، ١٠٠١ .

(٦) البسيط ١٠٠١/٢ .

(٧) شفاء العليل ٦٢٣/٢ ، وينظر شرح الكافية الشافية لابن مالك ١٠٤٢/٢ .

(٨) شرح المفصل لابن يعيش ٩٩/٤ ، ١٠٠ ، وينظر أوضح المسالك ١٩٤/٣ .

(٩) الهمع ٨١/٥ .

وما استدل به الكسائي من إعمال اسم الفاعل المصغر من الممكن رده ؛ لأن الخلاف في إعمال اسم الفاعل المصغر في المفعول ، وما حكاه عن العرب عمل فيه اسم الفاعل المصغر في الظرف ، فلا يعد حجة له ؛ لأن الظرف يكتفي في إعماله بما فيه رائحة الفعل[1] .

وقد أجاز بعض متأخري النحويين – منهم ابن عصفور – إعمال المصدر المصغر إذا لم يستعمل إلا مصغراً ، ولم يلفظ به مكبراً[2] .

وجعلوا من ذلك قول الشاعر

فما طَعْمُ راحٍ في الزجاج مُدَامة ترقرق في الأيدي كميت عصيُرها[3]

في راوية مَنْ جر " كُمَيت " على أنه اسم فاعل لم يُسْمع له مكبر فرفع " عصيرها " فاعلاً له .

وعلى هذا يكون في إعمال اسم الفاعل المصغر ثلاثة أقوال :

أحدها : يجعل التصغير مبطلاً لإعماله ، وهو رأي البصريين والفراء .

الثاني : يجعل التصغير لا أثر له في إبطال العمل ، وهو رأي الكسائي وباقي الكوفيين .

الثالث : أجاز إعمال اسم الفاعل المصغر الذي لم يسمع له مكبر[4] .

هذا إذا كان اسم الفاعل مجرداً من " أل " فإن كان محلي بها عمل اسم الفاعل بلا قيد أو شرط ؛ وعلى هذا يكون التصغير لا أثر في إبطال عمل اسم الفاعل المحلي بـ " أل " ؛ لأنها موصولة وما بعدها صلتها[5] ، وإنما عمل المحلي بلا قيد لوقوعه موقعاً يجب تأويله بالفعل[6] .

ويرى ابن أبي الربيع أن المحلي بـ " أل " يعمل مطلقاً ، كان بمعنى الماضي أو بمعنى الحال أو بمعنى الاستقبال ، ولا يشترط فيه إلا ألا يصغر ، فلا يقال : هذا الضويرب زيداً . لأن التصغير يقرب من الاسم ، والعمل إنما يكون بملاحظة الفعل[7].

وعلى رأي ابن أبي الربيع فإن اسم الفاعل المحلي إذا صغر بطل عمله كالمجرد ، ويعمل مع الوصف ، ولا يعمل مع التصغير ؛ وإنما فرَّق بينهما ؛ لأن اسم الفاعل المحلي بـ " أل " لا يوصف إلا بعد العمل ؛ والتصغير يكون في اسم الفاعل قبل العمل ؛ ولذا كان التصغير مبطلاً ؛ – عند ابن أبي الربيع – في المجرد والمحلي بـ " أل "[8] .

---

(١) المساعد ١٩٢/٢ ، وينظر شرح التسهيل لابن مالك ٧٤/٣ ، وشرح الأشموني ٢١٦/٢ ، ٢١٧ .

(٢) توضيح المقاصد والمسالك ١٧/٣ .

(٣) البيت من الطويل ، وهو لمضرس بن ربعي في تذكرة النحاة ٦٨٣ ، والمقاصد النحوية ٥٦٧/٣ ، والدرر اللوامع ٢٦٦/٥ ، وبلا نسبة في الارتشاف ٢٢٦٨/٥ ، وتوضيح المقاصد والمسالك ١٧/٣ ، والهمع ٨١/٥ ، والأشموني ٢١٧/٢ ، والبيت في المعجم المفصل في شواهد العربية ٣٦٨/٣ هذا ، وهناك رواية أخرى برفع " كميت " على أنها خبر مقدم لعصيرها ، وعلى هذه الرواية لا شاهد فيه .

(٤) توضيح المقاصد والمسالك ١٦/٣ ، ١٧ .

(٥) الارتشاف ٢٢٧٢/٤ ، وشنظر حاشية الخضري ٦٠/٢ .

(٦) الأشموني ٢١٩/٢ ، وينظر شرح الكافية الشافية لابن مالك ١٠٢٩/٢ .

(٧) البسيط ١٠٠١/٢ .

(٨) المصدر السابق ١٠٠١/٢ .

هذا ، والمشهور أن التصغير له أثر في إبطال عمل اسم الفاعل المجرد أما المحلي بـ " أل " ، فلا أثر للتصغير فيه ؛ لأن " أل " موصولة ؛ وما بعدها صلة لها ، فوقع موقعاً يجب فيه التأويل بالفعل[1] .

١٠ـ التصغير وصيغ المبالغة : صيغ المبالغة هي عبارة عن خمس صيغ قياسية محولة عن صيغة " فاعل " وهي صيغة اسم الفاعل الأصلي من مصدر الفعل الثلاثي المتصرف ؛ لإفادة معنى الكثرة والمبالغة الصريحة في فعلها[2] .

وتلك الصيغ هي : فَعُول ، وفعَّال ، ومِفْعال ، وفعيل ، وفَعِل[3] .

وهذه الصيغ تتفاوت في المبالغة ففعول لمن كثر منه الفعل نحو ضروب ، وفعَّال لمن صار له الضرب كالصناعة ، ومفعال لمن صار له كالآلة ، وفعيل لمن صار له كالعطية ، والطبيعة ، وفَعِل لمن صار له كالعاهة[4] .

وصيغ المبالغة لا تجرى في حركاتها وسكناتها على حركات وسكنات مضارعها بالرغم من اشتمالها على حروف فعله ، ولهذا كانت في عملها محمولة على اسم الفاعل لا على فعله[5] .

ولهذا كانت تلك الصيغ في إعمالها خاضعة لكل القيود التي يجب توفرها في اسم الفاعل المجرد ، والمحلي بأل ، كما أنها مثله تتأثر بكل الأمور التي تؤدي إلى إبطال عمله ؛ إذ هي محمولة عليه ، وتتأثر بما يتأثر به .

وعلى هذا يكون التصغير مبطلاً لإعمالها كما أبطل إعمال اسم الفاعل المجرد عند أكثر النحويين ؛ بل يكون الإبطال فيها أشد ؛ لأنها تمثل الدرجة الثالثة في الإعمال بعد الفعل واسم الفاعل[6] .

١١ـ التصغير واسم المفعول : يجري على اسم المفعول كل ما يجري على اسم الفاعل من الاقتران بـ "أل" وعدم الاقتران بها ، ومن الشروط اللازمة لعمله[7] .

فإن كان اسم المفعول مقروناً بـ " أل " عمل مطلقاً بغير اشتراط شئ ، وعلى هذا فليس للتصغير أثر فيه .

وإن كان غير مقرون بـ " أل " وجب تحقق كل الشروط التي يجب توافرها لإعمال اسم الفاعل ، وفي مقدمتها : الاعتماد ، وعدم التصغير ، وكونه بمعنى الحال أو الاستقبال[8] .

---

(١) شرح الأشموني ٢١٩/٢ .
(٢) شرح ابن عقيل ٤٢٥/١ ، وينظر حاشية الخضري ٦١/٢ .
(٣) شرح الكافية الشافية لابن مالك ١٠٣٤/٢ ، ١٠٣٥ ، وينظر المساعد ١٩٣/٢ .
(٤) ارتشاف الضرب ٢٢٨١/٤ .
(٥) شرح المفصل لابن يعيش ٧١/٦ : ٧٣ ، وينظر أوضح المسالك ٢٢٤/٣ .
(٦) البسيط لابن أبي الربيع ١٠٥٦/٢ ، وينظر الكتاب ١١٣/١ ، والمقتضب ١١٦/٢ ، والمقرب ١٢٨/١ .
(٧) الهمع ٩٠/٥ ، وينظر شرح المفصل لابن يعيش ١٠٤/٤ ، ١٠٥ ، وشرح التسهيل لابن مالك ٨٨/٣ .
(٩) ابن الناظم ٤٣٣ ، وينظر المساعد ٢٠٧/٢ ، ٢٠٨ ، والأشموني ٢٢٩/٢ .

فإن تحققت تلك الشروط عمل اسم المفعول عمل فعله المبني للمجهول ، فيرفع نائب فاعل نحو : زيدٌ مضروبٌ أبوه ، فـ " أبوه " نائب فاعل مرفوع باسم المفعول " مضروب " كما يرفعه الفعل إذا قيل : زيدٌ ضُرِبَ أبوه[1] .

وإن عدمت تلك الشروط بطل إعمال اسم المفعول عمل فعله المبني للمجهول ، وعلى هذا يكون التصغير ذا أثر سلبي في اسم المفعول ؛ لأن وجوده وانعدام التكبير يترتب عليه إبطال عمل اسم المفعول[2] .

١٢- التصغير والتعجب : لمّا كان التصغير وصفاً في المعنى كان من خواص الأسماء ؛ لأن الأفعال لا توصف[3] .

والقائلون بفعلية (أَفْعِلَ) في التعجب – وهم أكثر البصريين ومعهم الكسائي من الكوفيين – يرون أن تصغير تلك الصيغة شاذ ؛ فلا يقاس عليه ؛ لأنها فعل في الأصل ، ولا يعد تصغيرها دليلاً على اسميتها[4] .

وأما القائلون باسميه (أَفْعِلَ) – وهم أكثر الكوفيين – فلا يرون أن التصغير فيها شاذ ، ولا يعدونه خارجاً عن القياس ؛ لأنها اسم ، وتصغيرها دليل على اسميتها[5] . بل ظاهر كلام المغاربة اطراد ذلك مع القول بالفعلية[6] .

وفي كلام سيبويه إيماء إلى ذلك إذ يقول : " سألت الخليل عن قول العرب : مَا أُمَيْلحه تصغير أملح فقال : لم يكن ينبغي أن يكون في القياس ؛ لأن الفعل لا يُحَقَّرُ وإنما تُحقر الأسماءُ .. وليس شئ من الفعل ولا شئ مما سُمِّي به الفعل يُحَقَّرُ إلا هذا ، وما أشبهه مِنْ قولك : مَا أفعله "[7] .

فجعلَ سيبويه تصغير (أَفْعِلَ) قياساً ، وفي تصغير هذه الصيغة لم يرد عن العرب أكثر من كلمتين هما : أُمَيلح ، وأُحَيْسن .

فأباح سيبويه القياس عليهما ، وقاس عليهما النحاة ، ولم يحك ابن مالك اقتباسه إلا عند ابن كيسان[8] .

ولم يكتف ابن كيسان باطراد تصغير " أَفْعِلَ " بل قاس عليه تصغير " أَفْعِلْ " فيقال على رأيه في " أَحْسِنْ بزيد : أُحَيسن بزيد بالتصغير ، قياساً على تصغيرهم " أَفْعَل "[9] .

---

(١) شفاء العليل ٦٣١/٢ ، وينظر الارتشاف ٢٢٨٧/٥ .
(٢) ينظر شرح الكافية الشافية لابن مالك ١٠٥٣/٢ ، وحاشية الخضري ٦٧/٢ .
(٣) شرح التسهيل لابن مالك ٤٠/٣ ، وينظر شرح الجمل لابن عصفور ٤٣/١ ، وشفاء العليل ٦٠٢/٢ .
(٤) شرح التصريح ٣٧٠/٣ ، وينظر شرح الأشموني ٢٦٣/٢ ، ٤١٤/٣ .
(٥) الهمع ٥٤/٥ ، وينظر المساعد ١٥٥/٢ ، ١٥٦ .
(٦) المساعد ١٥٥/٢ ، ١٥٦ ، وينظر الارتشاف ٢٠٦٨/٤ .
(٧) الكتاب ٤٩٢/٣ ، وينظر شرح الشافية للرضى ٢٧٩/١ ، ٢٨٠ .
(٨) شرح التسهيل لابن مالك ٤٠/٣ ، وينظر المغني ٧٨٨/٢ .
(٩) شرح التسهيل لابن مالك ٤٠/٣ ، وينظر شرح الأشموني ٢٧٤/٢ .

وهو ضعيف ؛ فإن الخروج عن القياس لا يكون أصلاً في القياس[1] .

وهكذا نلمس في قياس هذا النوع من التصغير خلاف كبير ؛ والرأي الشائع أنه غير قياسي ، شأنه في ذلك شأن جميع الأفعال الأخرى ، ولكن سيبويه وبعض النحويين يرون قياسيته[2] .

هذا . ومن المسموع عن العرب في تصغير (أَفْعَلَ) قول الشاعر :

يامَا أُمَيلحَ غزلانـاً شـدن لنـا من هُؤْليا ئكن الضَّـال والسَّـمر[3]

فالقائلون باسمية (أَفْعلَ) يعدون البيت دليلاً على دعواهم ؛ لأن التصغير من خواص الأسماء ، فتصغير (أَفْعلَ) دليل على اسميتها[4] .

والقائلون بفعلية (أَفْعلَ) يعدون هذا البيت غاية في الشذوذ فلا يقاس عليه ، وتصغير (أفعل) فيه لا يعد دليلاً على اسميتها وذلك لأمور :

الأول : أن التصغير في الفعل ليس على حد التصغير في الاسم ، فإن التصغير في الأسماء باختلاف ضروبه يتناول الاسم لفظاً ومعنى ، والتصغير اللاحق لفعل التعجب يتناوله لفظاً لا معنى من حيث كان متوجهاً إلى المصدر ، وإنما رفضوا ذكر المصدر هاهنا ؛ لأن الفعل إذا أزيل عن التصرف لا يؤكد بذكر المصدر ؛ لأنه خرج عن مذهب الأفعال فلما رفضوا المصدر وآثروا تصغيره صغروا الفعل لفظاً ، ووجهوا التصغير إلى المصدر ، وجاز تصغير المصدر بتصغير فعله ؛ لأن الفعل يقوم في الذكر مقام مصدره ؛ لأنه يدل عليه بلفظه[5] .

الثاني : أن دخول التصغير فعل التعجب بالحمل على (أفعل) التفضيل ؛ لاشتراك اللفظين في التفضيل والمبالغة[6] .

الثالث : إنما دخله التصغير ؛ لأنه ألزم طريقة واحدة ، فأشبه بذلك الأسماء فدخله بعض أحكامها ، وحمل الشيء على الشيء في بعض أحكامه لا يخرجه عن أصله ، فاسم الفاعل محمول على الفعل في العمل ، ولا يخرج بذلك عن كونه اسماً ، والفعل المضارع محمول على الاسم في الإعراب ولم يخرج بذلك عن كونه فعلاً ، فكذلك تصغيرهم فعل التعجب .

---

(١) المساعد ١٥٦/٢ ، وينظر الارتشاف ٣٥٤/١ .

(٢) الكتاب ٤٩٢/٣ ، وينظر شرح المفصل لابن يعيش ٤٢٨/٣ ، ٤٢٩ .

(٣) البيت من البسيط ، وهو للمجنون في ديوانه ١٣٠ ، وله أو للعرجي أو لكامل الثقفي ، أو لذي الرمه ، أو للحسين بن عبد الله في الخزانة ٩٣/١ ، ٩٦ ، ٩٧ ، ولكامل الثقفي أو للعرجي في شرح شواهد المغني ٩٦٢/٢ ، وللعرجي في المقاصد النحوية ٤١٦/١ ، ٦٤٣/٣ ، وبلا نسبة في الإنصاف ١٢٣/١ ، وشرح الجمل لابن عصفور ٤٣/١ ، وشرح التسهيل لابن مالك ٤٠/٣ ، وشرح شافية ابن الحاجب للرضى ١٩٠/١ ، والمغني ٧٨٨/٢ ، والمساعد ١٥٥/٢ ، وشرح الأشموني ٢٦٣/٢ .

(٤) المساعد ١٥٥/٢ .

(٥) الإنصاف ١٣٤/١ ، وينظر شرح التصريح ٣٧٠/٣ .

(٦) الإنصاف ١٣٥/١ ، وينظر شرح الجمل لابن عصفور ٤٣/١ .

لكل تلك الأسباب لا يصح جَعْل التصغير دليلاً على اسميه فعل التعجب ، بل هو فعل سُمِعَ تصغيره في ألفاظ مخصوصة الشائع مَنْع القياس عليها ؛ لأن التصغير من خصائص الأسماء[1] .

١٣ـ التصغير والنعت : النعت هو أحد التوابع ، والأشياء القياسية التي تصلح أن تكون نعتاً مفرداً هي : الأسماء المشتقة العاملة أو ما في معناها[2] .

والمقصود بالأسماء العاملة : اسم الفاعل ، واسم المفعول ، والصفة المشبهة ، وصيغ المبالغة واسم التفضيل[3] .

أما غير العاملة كاسم الزمان ، واسم المكان ، واسم الآلة ، فلا تقع نعتاً والمقصود بالأسماء التي في معنى الأسماء المشتقة كل الأسماء الجامدة التي تشبه المشتق في دلالتها على معناه ، والتي تسمى بالأسماء المشتقة تأويلاً فإنها تقع نعتاً أيضاً[4] .

ويعد المصغر أشهر هذه الأمور التي تقوم مقام المشتق ؛ لأنه يتضمن وصفاً في المعنى ، ومن هنا أُلحق بالمشتق نحو : هذا طفلٌ رجيلٌ – في المدح – ، وهذا رجلٌ طفيلٌ – في الذم –

وعلى هذا فالاسم المصغر ملحق بالمشتق ؛ لأنه يتضمن وصفاً في المعنى ؛ ولهذا يصح وقوعه نعتاً ، وغيره مما يغلب عليه الاشتقاق .

١٤ـ التصغير والممنوع من الصرف : الاسم الممنوع من الصرف بالنسبة إلى التكبير والتصغير أربعة أقسام :

القسم الأول : وهو ما لا ينصرف مكبراً ولا مصغراً : وهذا القسم لا أثر فيه للتصغير ؛ إذ يظل المنع من الصرف قائماً حتى بعد التصغير ؛ وذلك لأن التصغير لم يترتب عليه إزالة إحدى العلل التي ترتب على وجودها منع الاسم من الصرف[5] .

وهذا القسم يشمل الممنوع من الصرف للتأنيث ، والعجمة ، والتركيب المزجي ، وشبه فعلى وهو باب سكران ، وشبه الفعل المضارع[6] .

نحو : زينب ، وإسحاق ، وبعلبك ، وسكران ، وأحمر ، ويزيد ونحو ذلك مما يبقى فيه سبب المنع بعد تصغيره[7] .

قال سيبويه – مشيراً إلى هذا القسم الذي بقي فيه المنع بعد التصغير – : " اعلم أن أفعل إذا كان صفة لم ينصرف في معرفة ولا نكرة ؛ وذلك لأنها أشبهت الأفعال نحو : أذهبُ

---

(١) الإنصاف ١٣٦/١ ، وينظر شرح التصريح ٣٧٠/٣ .
(٢) الهمع ١٧٨/٥ .
(٣) شرح الرضى على الكافية ١٨١/٢ ، ١٨٢ .
(٤) الارتشاف ١٩١٧/٤ ، وينظر ابن الناظم ٤٩٣ .
(٥) شرح الرضى على الكافية ١٧٨/١ ، وينظر التصريح ٢٧٣/٤ .
(٦) الهمع ١١٨/١ .
(٧) شفاء العليل ٩٠٩/٢ ، وينظر شرح الكافية الشافية ١٥٠/٣ ، ١٥١ ، والمطالع السعيدة ١١٦ .

وأعلمُ ... وذلك نحو : أخضر ، وأسود وأبيض ، وآدر فإذا حُقِّرت قُلْتَ : أُخَيضر ، وأُحَيمر ، وأُسَيود ، فهو على حاله قبل أن تُحَقره ، مِنْ قبل أن الزيادة التي أشبه بها الفعل مع البناء ثابتة "[1] .

وقال – أيضاً – : " ... وإذا حقرت اسماً من هذه الأسماء فهو على عجمته كما أنَّ العناق إذا حقرتها اسم رجل كانت على تأنيثها "[2] .

القسم الثاني : وهو ما لا ينصرف مكبراً وينصرف مصغراً : وهذا القسم هو الذي يقوم فيه التصغير بإزالة إحدى العلتين المانعتين من الصرف ، مما يترتب عليه زوال سبب المنع من الصرف ، فتصرف الكلمة بسبب التصغير بعد أن كانت ممنوعة قبله[3] .

ويشمل هذا القسم الممنوع من الصرف للعدل ، وزن الفعل الماضي ، وزيادة الألف والنون ، وألف الإلحاق المقصورة ، وصيغة منتهى الجموع[4] .

نحو : عُمَر ، وشُمَّر ، وسرحان ، وعلقي ، وجنادل ، وتصغيرها عُمَير ، وشُمَيمر ، وسُرَيحين ، وعُلَيق ، وجُنَيدل ، فهذه الكلمات وأمثالها مصروفة بعد تصغيرها ؛ لأن التصغير كان سبباً في زوال العدل ، ووزن الفعل الماضي ، وألفي سرحان وعلقي ، وصيغة منتهى الجموع[5] .

قال سيبويه – مشيراً إلى صرف المعدول بعد تصغيره لزوال العدل : " فإن حقرْتَ أُخر اسم رجل صرفْته ؛ لأنَّ فُعَيلاً لا يكون بناءً لمحدود عن وجهه ، فلمَّا حُقِّرت غيْرتَ البناء الذي جاء محدوداً عن وجهه "[6] .

وقال أيضاً : " وسألته عن أُحاد وثُناء ، ومَثْنى وثُلاث ورباع ، فقال : هو بمنزلة أُخَر ، إنما حَدُّه واحداً واحداً ، واثنين اثنين ، فجاء محدوداً عن وجهه فترك صرفه ... فإذا حقَّرت ثناء وأُحَاد صرْفَتَهُ ، كما صَرَفْتَ أُخيراً وعُمَيراً ، تصغير عُمَر وأُخر إذا كان اسم رجل ؛ لأنَّ هذا ليس هنا منَ البناء الذي يخالف به الأصل "[7] .

القسم الثالث : وهو ما لا ينصرف مصغراً وينصرف مكبراً : وفي هذا القسم يكون التصغير سبباً في منع الكلمة من الصرف بعد أن كانت مصروفة قبله ؛ وذلك لأنه يكون سبباً في إكمال علة المنع نحو : تحلئ ، وتَوسُّط ، وتُرتُّب ، وتُهبِّط أعلاماً .

---

(١) الكتاب ١٩٣/٣ ، وينظر شرح المفصل لابن يعيش ١٧٤/١ ، والمساعد ٢٠٠/٣ .

(٢) الكتاب ٢٣٥/٣ ، وينظر شرح التصريح ٢٧٣/٤ .

(٣) شرح الأشموني ١٧٦/٣ ، وينظر ما ينصرف ومالا ينصرف للزجاج ٥٨ .

(٤) شرح الكافية للرضى ١٧٨/١ ، ١٧٩ .

(٥) شفاء العليل ٩٠٩/٢ .

(٦) الكتاب ٢٢٥/٣ .

(٧) الكتاب ٢٢٥/٣ ، ٢٢٦ ، وينظر ٢٠٨/٣ ، ٢١٧/٣ .

فهذه الكلمات مصروفة ؛ لأنه ليس فيها ما يؤدي إلى المنع ، فإنْ صُغِّرت مُنعت من الصرف إذ تصير : تُحيلَئ ، وتُوسيْط ، وتُرْتيب ، وتُهَيْبط على وزن المضارع " تُبَيْطِر " .

فالتصغير كمَّل في تلك الكلمات سبب المنع ، وهو مشابهة الفعل المضارع فكان سبباً في منعها من الصرف بعد أن كانت مصروفة مع التكبير[1] .

قال سيبويه – مشيراً إلى منع صرف ما صُغِّر فصار على وزن الفعل – " ، إذا سميت رجلاً بتفاعل نحو تضارب ، ثم حقرته فقلت : تُضَيرب لم تصرفه ؛ لأنه يصير بمنزلة تغلب ، ويخرج إلى مالا ينصرف "[2] .

القسم الرابع : وهو الذي يجوز فيه الصرف والمنع مع التكبير ، ويتحتم فيه المنع مع التصغير . وينطبق هذا على المؤنث الثلاثي ساكن الوسط نحو : هند ؛ فهذا يجوز فيه الصرف والمنع[3] . لما فيه من الخفة ، ويمتنع الوجهان : الصرف والمنع بعد التصغير ، ويتحتم المنع فقط ؛ لأنه بعد التصغير صار رباعياً ومختوماً بالتاء ؛ والمؤنث المختوم بالتاء يمنع من الصرف مطلقاً[4] .

قال سيبويه : " ... كما تخرج هند في التحقير إذا قلت : هُنَيدة إلى مالا ينصرف البتة في جميع اللغات "[5] .

ويفهم مما سبق أن التصغير في الممنوع من الصرف قد يكون لا أثر له وذلك إذا لم يترتب على دخوله زوال إحدى العلل المانعة من الصرف ، وقد يكون له أثر في صرف الممنوع ؛ إذا ترتب على دخوله زوال إحدى العلل المانعة من الصرف ، قد يكون له أثر في منع المصروف ؛ وذلك إذا ترتب على دخوله إكمال سبب المنع ؛ وقد يكون له أثر في تحتُّم المنع بعد أن كان مع الصرف جائزين على السواء ؛ وذلك إذا ترتب على دخوله تدعيم سبب المنع[6] .

١٥- التصغير والتأنيث : للتصغير أثر في زيادة تاء التأنيث على المصغر ، غير أن هذا التأثير متوقف على وجود قيود معينة في المصغر ، وهو كونه مؤنثاً ثلاثياً خالياً من التاء ، دالاً على المؤنث – وحده – أي : ليس دالاً على المذكر ولا مشترك الدلالة بين المؤنث والمذكر ، فإن وجدت تلك القيود في المصغر وجب عند أمن اللبس زيادة تاء في آخره ؛ لتدل على تأنيثه[7] .

---

(١) شرح الأشموني ١٧٧/٣ .

(٢) الكتاب ٢٠٠/٣ .

(٣) جواز المنع للعلمية والتأنيث ، وأما جواز الصرف فلأنه علم ثلاثي ، ساكن الوسط ؛ غير منقول من مذكر لمؤنث ، وغير أعجمي .

(٤) المطالع السعيدة للسيوطي ١١٦ ، وينظر شفاء العليل ٩٠٩/٢ .

(٥) الكتاب ٢٠٠/٣ .

(٦) شرح الأشموني ١٧٦/٣ ، ١٧٧ ، وينظر الارتشاف ٨٩٠/٢ ، ٨٩١ .

(٧) شرح الشافية للرضى ٢٣٩/١ ، ٢٤٠ ، وينظر المقرب ٨٥/١ ، وشرح الجمل لابن عصفور ٤٣٧/٢ ، والهمع ١٥٢/٦ ، ١٥٣ .

وهذه التاء تدخل على الثلاثي المؤنث سواء أكان باقياً على ثلاثيته ، نحو : دار ، وأذن ، وعين ، وسن أم كان بعض أصوله محذوفة نحو : يد ، وأصلها يديٌ حذفت لامها تخفيفاً ؛ فيقال في تصغير تلك الأسماء وأشباهها : دُوَيرة ، أُذَينة ، عُيَينة ، سُنَينة ، يُدَية[1] .

ويفهم مما سبق أن إلحاق التاء بالمصغر متوقف على توافر تلك القيود التي تم النص عليها ولا يكون للتصغير أثر في إلحاق تلك التاء إذا لم تتوفر تلك القيود.

فلا يصح إلحاق التاء إذا كان المصغر غير ثلاثي نحو : زينب ، وسعاد ؛ فلا يقال فيهما : زُيَينبة ولا سُعَيِّدة .

ولا يصح إلحاقها إن أدت زيادتها إلى لبس كما في تصغير : شجر ، وبقر ؛ فلا يقال في تصغيرهما : شُجيرة ولا بُقَيرة ؛ لأنه يلتبس بتصغير : شجرة وبقرة المكبرتين .

ولا يصحَ إلحاقها إن دلت على معدود مذكر ؛ فلا يقال : خُمَيسة ، ولا سُبَيعة في تصغير : خمس وسبع ، الدالتين على معدود مؤنث ، ومثلهما باقي الأعداد المؤنثة لدلالتها على معدود مذكر ، لأن زيادة التاء عند تصغيرها تؤدي إلى اللبس ، إذ يقع في الظن أنها لمعدود مذكر ، مع أنها لمعدود مؤنث[2] .

وعلى هذا فشرط زيادة التاء في المصغر كونه ثلاثياً مؤنثاً وقت تصغيره ، لا يلتبس بغيره عند زيادة التاء ، ولا فرق في الثلاثي بين الباقي على ثلاثيته ، وغير الباقي الذي نقص منه شيء ، ولا بين ما ثلاثيته أصيلة وما ثلاثيته طارئة[3] .

قال سيبويه – مشيراً إلى ما سبق : " اعلم أنَّ كل مؤنث كان على ثلاثة أحرف فتحقيره بالهاء ، وذلك قولك في قَدم : قُدَيمة ، وفي يد : يُدَية . وزعم الخليل أنهم إنَّما أدخلوا الهاء ليفرقوا بين المؤنث والمذكر . قلت : فما بال عناق ؟ قال : استثقلوا الهاء حين كثر العدد ، فصارت القاف بمنزلة الهاء ، فصارت فُعَيلة في العدد والزنة ، فاستثقلوا الهاء . وكذلك جميع ما كان على أربعة أحرف فصاعدا . قلت : فما بال سماء ، قالوا : سمية ؟ قال : مِنْ قِبَل أنها تحذف في التحقير ، فيصير تحقيرها كتحقير ما كان على ثلاثة أحرف ، فلما خفت صارت بمنزلة دلو ، كأنك حقرت شيئاً على ثلاثة أحرف "[4] .

---

(١) شرح المفصل لابن يعيش ٤١٥/٣ ، ٤١٦ وينظر المقتضب ٢٧٩/٢ ، وشرح الكافية الشافية ١٩١٣/٤ .

(٢) شرح الشافية للرضي ٢٣٩/١ ، ٢٤٠ ، وينظر شفاء العليل ١٠٥٩/٣ .

(٣) الارتشاف ٣٧٧/١ .

(٤) الكتاب ٤٨١/٣ ، ٤٨٢ .

الخاتمـــة

..... وبعد

فمن خلال تلك الدراسة التي قامت على بيان دور التصغير وأثره في النحو أمكن إظهار واستخلاص الأمور الآتية :

أولاً : أن التصغير الذي يعد باباً مهماً من أبواب علم الصرف له دور وأثر في النحو .

ثانيـاً : أن هذا الدور يعود للعلاقة الوثيقة بين النحو والصرف من ناحية ، وكون التصغير يحمل من المؤهلات التي مكنته من القيام بهذا الدور من ناحية أخرى .

ثالثاً : بالرغم من كون التصغير يؤدي دوراً في النحو ، وله أثر فيه إلا أن المصغر لا يعمل ؛ لأنه لا يجري على موصوف ؛ إذ يدل عليه بمادته ، وعلى الصفة بهيئته ، فالموصوف في المصغر مفهـــوم من لفظه ، فليس هناك مخصص غير لفظ المصغر حتى يرفعه فامتنع إعماله .

رابعاً : أن دور التصغير وأثره في النحو جاء متنوعاً ويمكن بيان ذلك على النحو الآتي :

- جاء التصغير كعلامة من علامات الاسم التي يمتاز بها عن الفعل والحرف ؛ لأنه يتضمن وصفاً في المعنى ، والموصوف لا يكون إلا اسماً .
- أسقط التصغير الإعراب بالنيابة في الأسماء الستة وأعادها إلى الإعراب بالحركات الأصـــلية ، فأفقدها خصوصيتها وجعلها مجرد كلمات يجري عليها ما يجري على غيرها من إعراب بالحركات الأصلية .
- جاء التصغير مبطلاً للعلمية على رأي بعض النحاة ، وإن كان رأي أغلبهم أنه لا أثر لـــه في إبطالها .
- اُستُخدم التصغير كدليل بين البصريين والكوفيين في خلافهم في أصل الاسم الموصول (الذي) وفي تصغير (أفعل) في التعجب فدخوله عليها دليل اسمية عند الكوفيين ، ولا اعتداد بـــه عنـــد البصريين .
- جاء التصغير قيداً سلبياً في الوصف المستغني بمرفوعه عن الخبر .
- قام التصغير بدور القيد البديل عند انعدام القيد الأصلي كما هو الحال في جمع المذكر السالم ، والابتداء بالنكرة ، والنعت .

☜ جاء المصغر واحداً من الأمور التي يصح جمعها جمع مؤنث سالم .

☜ جاء التصغير مبطلاً لإعمال المصدر ، كما جاء مبطلاً لإعمال اسم الفاعل المجرد خلافاً للكسائي ، ولا أثر له في اسم الفاعل المحلي بأل خلافاً لابن أبي الربيع الذي جعله مبطلاً لإعمال المحلي بـ " أل " كالمجرد .

☜ كما جاء التصغير مبطلاً لإعمال صيغ المبالغة ، كما جاء مبطلاً لإعمال اسم المفعول المجرد ، أمَّا المحلى بـ " أل " فلا أثر له فيه .

☜ تردد التصغير في الممنوع من الصرف بين التأثير وعدمه ، فقد يكون لا أثر له فتظل الكلمة ممنوعة من الصرف قبل التصغير وبعده ، وقد يكون له أثر في صرف الممنوع ، وقد يكون له أثر في منع المصروف ، وقد يكون له أثر في تحتُّم المنع بعد أن كان جائزاً ؛ لأنه أدى إلى تدعيم علة المنع .

للتصغير دور في التأنيث إذا كان المصغر مؤنثاً ثلاثياً دالاً على المؤنث وحده مع أمن اللبس ، ويتلاشى هذا الأثر إذا انعدم قيد من تلك القيود .

تلك أهم الملحوظات التي تم استخلاصها من هذا البحث .

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين

د/ جمال محمد أحمد عوض

مصادر البحث

١ــ القرآن الكريم .
٢ــ ارتشاف الضرب من لسان العرب لأبي حيَّان الأندلسي تحقيق د/ رجب عثمان محمد ، مراجعة د/ رمضان عبد التواب . الناشر مكتبة الخانجي بالقاهرة . ط الأولى ١٤١٨هـ = ١٩٩٨م .
٣ــ الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين : البصريين والكوفيين لأبي البركات الأنباري ، قدَّم له ووضع فهارسه : حسن حمد بإشراف د/ إميل بديع يعقوب . مشورات محمد علي بيضون . دار الكتب العلمية . بيروت . ط الأولى ١٤١٨هـ = ١٩٩٨م .
٤ــ أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك لابن هشام : أبي محمد بن عبد الله جمال الدين بن يوسف بن أحمد بن الله بن هشام الأنصاري المصري . ط المكتبة العصرية . صيدا . بيروت .
٥ــ الإيضاح في شرح المفصل لابن الحاجب تحقيق وتقديم د/ موسى بناي العليلي ط وزارة الأوقاف والشئون الدينية بالعراق .
٦ــ البسيط في شرح جمل الزجاجي لابن أبي الربيع ، تحقيق ودراسة د/ عياد ابن عيد الثبيتي ــ دار الغرب الإسلامي . ط الأولى ١٤٠٧هـ = ١٩٨٦م .
٧ــ تذكرة النحاة لأبي حيان الأندلسي . تحقيق د/ عفيف عبد الرحمن . مؤسسة الرسالة . ط الأولى ١٤٠٦هـ = ١٩٨٦م .
٨ــ توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك للمرادي المعروف بابن أم قاسم شرح وتحقيق أ . د/ عبد الرحمن علي سليمان . ط الأولى ١٣٩٦هـ = ١٩٧٦م . الناشر مكتبة الكليات الأزهرية ٩٠ شارع الصنادفية . الأزهر . القاهرة .
٩ــ حاشية الخضري على شرح ابن عقيل ، شرحها تركي فرحان المصطفى . منشورات محمد علي بيضون . بيروت . ط الأولى ١٤١٩هـ = ١٩٩٨م .
١٠ــ حاشية الصبان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك ؛ ومعه شرح الشواهد للعيني . ط دار إحياء الكتب العربية .
١١ــ خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب لعبد القادر بن عمر البغدادي . تحقيق وشرح : عبد السلام هارون (ط بولاق) ١٤٠٩هـ = ١٩٨٩م .
١٢ــ الخصائص لأبي الفتح عثمان بن جني تحقيق : محمد علي النجار . الهيئة المصرية العامة للكتاب . ط الثالثة ١٤٠٨هـ = ١٩٨٨م .
١٣ــ الدرر اللوامع على همع الهوامع شرح جمع الجوامع في العلوم العربية تأليف الفاضل الرحالة : أحمد بن الأمين الشنقيطي . تحقيق د/ عبد العال سالم مكرم مؤسسة الرسالة . لا . ط .

١٤ــ ديوان الأعشى شرحه وقدَّم له : مهدي محمد ناصر الدين . بيروت ١٤٠٧هـ = ١٩٨٧م .
١٥ــ ديوان قيس بن الملوح تحقيق : عبد الستار أحمد فراج . ط نهضة مصر للطباعة . لا ط . لا ت .
١٦ــ ديوان لبيد بن ربيعة العامري تحقيق د. إحسان عباس . نشر وزارة الإعلام في الكويت . ط الثانية ١٩٨٤م .
١٧ــ شرح الأشموني على ألفية ابن مالك ، قدَّم له ووضع هوامشه وفهارسه : حسين حمد . إشراف د/ إميل بديع يعقوب . منشورات محمد علي بيضون دار الكتب العلمية . بيروت ١٤١٩هـ = ١٩٩٨م .
١٨ــ شرح ألفية ابن مالك لابن الناظم ، حقَّقه وضبطه وشرح شواهده ووضع فهارسه د/ عبد الحميد السيد محمد عبد الحميد . ط دار الجيل . بيروت .
١٩ــ شرح التسهيل لابن مالك تحقيق د/ عبد الرحمن السيد ، د/ محمد البدوي المختون ط هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان . ط الأولى ١٤١٠هـ = ١٩٩٠م .
٢٠ــ شرح التصريح بمضمون التوضيح للشيخ : خالد زين الدين عبد الله الأزهري المتوفي ٩٠٥هـ . دراسة وتحقيق د/ عبد الفتاح بحيري إبراهيم . ط الأولى ١٤١٨هـ = ١٩٩٧م .
٢١ــ شرح جمل الزجاجي لابن عصفور قدَّم له ووضع هوامشه وفهارسه : فوَّاز الشعار إشراف د/ إميل بديع يعقوب . منشورات محمد علي بيضون . دار الكتب العلمية . بيروت . ط الأولى ١٤٠٩هـ = ١٩٩٨م .
٢٢ــ شرح شافية ابن الحاجب للرضى تحقيق الأساتذة : محمد نور الحسن ، ومحمد الزفزاف ، ومحمد محيي الدين عبد الحميد . ط دار الكتب العلمية . بيروت لبنان ١٤٠٢هـ = ١٩٨٢م .
٢٣ــ شرح شواهد المغني للسيوطي . منشورات مكتبة الحياة . بيروت . لا . ط لا . ت .
٢٤ــ شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك . تعليق : محمد محيي الدين عبد الحميد . ط إحياء التراث العربي . بيروت . لبنان .
٢٥ــ شرح الكافية الشافية لابن مالك تحقيق د/ عبد المنعم أحمد الهريدي . دار المأمون للتراث . ط الأولى ١٤٠٢هـ = ١٩٨٢م .
٢٦ــ شرح الكافية للرضى تصحيح وتعليق : يوسف حسن عمر .لا.ط .لا.ت .
٢٧ــ شرح المفصل لموفق الدين يعيش بن علي بن يعيش النحوي ، قدم له ووضع هوامشه وفهارسه د/ إميل بديع يعقوب . منشورات محمد علي بيضون . دار الكتب العلمية . بيروت . ط الأولى ١٤٢٢هـ = ٢٠٠١م .
٢٨ــ شفاء العليل في إيضاح التسهيل لأبي عبد الله محمد بن عيسى السلسيلي دراسة وتحقيق د/ الشريف عبد الله علي الحسيني البركاني . ط بيروت .

٢٩ـ الكامل للمبرد تحقيق : محمد علي إبراهيم . مطبعة نهضة مصر بالفجالة .
٣٠ـ الكتاب لسيبويه تحقيق وشرح : عبد السلام محمد هارون . ط الثالثة ١٤٠٨هـ = ١٩٨٨م . الناشر مكتبة الخانجي بالقاهرة .
٣١ـ ما ينصرف ومالا ينصرف لأبي إسحاق الزجاج ، تحقيق د/ هدى محمد قراعة .الناشر مكتبة الخانجي بالقاهرة . ط الثالثة ١٤٢٠هـ = ٢٠٠٠م .
(٣٢ـ مجاز القرآن لأبي عبيدة تحقيق فؤاد سزكين . مطبعة السعادة بالقاهرة .
٣٣ـ المساعد على تسهيل الفوائد (شرح ابن عقيل على كتاب التسهيل لابن مالك) تحقيق د/ محمد كامل بركات . ط مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي بمكة المكرمة ١٤٠٠هـ = ١٩٨٠م .
٣٤ـ المطالع السعيدة بشرح السيوطي على ألفيته المسماة بالفريدة في النحو والتصريف والخط لجلال الدين السيوطي ، تحقيق وشرح د/ طاهر سليمان حمودة أستاذ العلوم اللغوية ورئيس قسم اللغة العربية . مكتبة الآداب . جامعة الاسكندرية . الناشر الدار الجامعية . ص . ب ٣٥ الإبراهمية . الإسكندرية .
٣٥ـ المعجم المفصل في شواهد اللغة العربية . إعداد د/ إميل بديع يعقوب ط . دار الكتب العلمية . بيروت . لبنان . ط الأولى ١٤١٧هـ = ١٩٩٦م .
٣٦ـ مغني اللبيب عن كتب الأعاريب لابن هشام الأنصاري تحقيق : محمد محيي الدين عبد الحميد ط المكتبة العصرية . صيدا ١٤٠٧هـ = ١٩٨٧م .
٣٧ـ المقاصد النحوية في شرح شواهد الألفية للإمام محمود بن أحمد العيني مطبوع مع خزانة الأدب . دار صادر . لا : ط . لا : ت .
٣٨ـ المقتضب للمبرد تحقيق : محمد عبد الخالق عضيمة ط المجلس الأعلى للشئون الإسلامية . ١٣٩٩هـ = ١٩٧٩م .
٣٩ـ المقرب لابن عصفور تحقيق : أحمد عبد الستار الجواري ، وعبد الله الجبوري . ط بغداد ١٩٨٦م .
٤٠ـ المنصف شرح الإمام أبي الفتح عثمان بن جني النحوي لكتاب التصريف للإمام : أبي عثمان المازني بتحقيق لجنة من الأستاذين : إبراهيم مصطفى ، وعبد الله أمين . وزارة المعارف العمومية . إدارة إحياء التراث القديم . ط الأولى ١٣٧٣هـ = ١٩٥٤م .
٤١ـ همع الهوامع في شرح جمع الجوامع للإمام : جلال الدين السيوطي ، شرح وتحقيق أ . د/ عبد العال سالم مكرم . ط عالم الكتب ١٤٢١هـ=٢٠٠١م.